

ملف

إصلاح أسواق العمل في بلدان الخليج العربية

التبريد بالقبعة



في دبي

من بين أسوأ المناظر التي تختزل حالة حقوق الإنسان في بلدان الخليج العربية هو مشهد عمال البناء وصيانة الطرق وهم يعملون تحت شمس متصفت الظهيرة، حين تصل درجة الحرارة إلى 45 في الظل وترتد عن 50 درجة في الأماكن المكشوفة.يصبح إجبار العمال على العمل رغم لعب الشمس الحارق مقاربا للحكم عليهم بالوت عاجلا أو آجلا. كثيرون يسقطون مغميا عليهم وقد يؤدي السقوط إلى الموت في حال من يعمل منهم في مواقع بناء مرتفعة أو على السقالات. هي شمس لأهبة في مواقع عمل مكشوفة تحرق أجسادا لا تتحاشاها خوفا من خصم في الأجر أو الطرد من العمل لذي يليه إلغاء الإقامة.

معاناة صراحة وحراك مكتوم

لا يستطيع العمال المهاجرون رفض العمل في تلك الظروف، رغم معرفتهم بالأخطار المحققة. وما يجبرهم على ذلك، السمي لتأمين لقصة العيش لعوائلهم التي تركوها في بلدانهم، وكذلك تسديد المبالغ التي استدانوها لتأمين حصولهم على تأشيرة عمل في الخليج، من جهتهم، يتنافس الماؤون، وخاصة الصغار منهم الذين يتزاحمون على أداء المقاولات الصغيرة لحساب إحدى شركات المقاولات الكبرى، على اتمام أعمالهم في أقصر وقت ممكن بهدف خفض الكلفة.

لا تنحصر معاناة العمالة الأجنبية في بلدان الخليج في إجبارها على العمل تحت لهب شمس الصيف واستغلالهن جنسيا، ولا تسترته أروقة المشراح التي شبه الاستواهي واضطارها عليه. فذلك هو الجزء المنظور الذي نراه باعيننا كل يوم، لا تخفيه جدران البيوت، مثل العنقب الجسدي ضد الخدمات ضحمة، أو ارتكبوها أعمالا مخلة بالأمن الوطني العراقي وهربوا تحت غطاء الجنسية الثانية، أو عقدوا صفقات مشبوهة تنشر بالمال العام أو الأمن الداخلي.

المشروع الوزاري لا يخلو من إثارة، ومن المتوقع أن يُحدث ردود فعل برلمانية وشدا وجديا مع الكتل الثيابية وأحزابها الكثيرة إذا أصرت بعض الكتل على عدم تمرير المشروع، إذ إن معظم البرلمانين والوزراء

رغم عدم اهتمام وسائل الإعلام بها، ورغم شدة الإجراءات التي تتخذها السلطات المعنية، بما فيها اعتقال قادة تلك التحركات المطالبة وتسيفير جماعي للمشاركين فيها. إلا أن ما كان يتسرب إعلاميا عن تلك الاحتجاجات وأسبابها وأساليب التعامل معها، أسهم في إبراز صورة أخرى غير تلك الصورة الزاهية التي ترغّب حكومات بلدان المنطقة في ترويجها عبر شركات العلاقات العامة. شهدت دبي وأبو ظبي قبل شهرين إحدى أهم هذه التحركات العمالية. ففي 21 أيار / مايو الماضي، أُضرب آلاف العمال الأجانب في الإمارات في «أرابتك» عن العمل للمطالبة بتحسين ظروف عملهم وزيادة أجورهم. وعُرف أن شركة «أرابتك» (التي بنت برج خليفة في دبي وتولّى إنجاز بناء فرع متحف اللوفر في أبو ظبي) توظف حوالي 40 ألف شخص أغلبهم عمال بناء من جنوب آسيا. وتدفّع للعامل غير الماهر 245 دولارا اميركيا شهريا (900 درهم). إلا أن العمال المضربين اشتكوا من أن الشركة تستقطع 100 دولار اميركي (350 درهم) مقابل وجبات يومية تقدمها لهم. وكالعادة، تعاطت الأجهزة الأمنية مع المضربين بأساليبها المعتادة فاعتقلت عشرات «المحرّضين» ثم قامت بتسيفيرهم خارج البلاد.

«خصوصية أسواق العمل الخليجية»

طوال أربعة عقود مضت، منذ بدء الطفرة النفطية في الخليج، حاجت دول الخليج العربية بما تعتبره «خصوصية» أسواق العمل، وطلبت باستثنائها من الالتزامات التي تفرضها التشريعات الدولية المنظمة للعمل وشروطه. وهي بحاجة أعيدت إثارتها في جميع الاجتماعات السنوية الثلاثة والأشهرين بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، لاستبعاد تضمين حقوق العمالة المهاجرة في مسودة اتفاقية التجارة الحرة بين الكتلتين الأوروبية والخليجية. إلا أن التغييرات التي شهدها العالم في العقود الأخيرة أضعفت كثيرا من قدرة البلدان الخليجية على الإصرار على المطالبة باحترام خصوصيتها.

حظر العمل وقت الظهيرة

بإضمام سلطنة عمان هذا العام، أصبحت جميع بلدان مجلس التعاون تفرض قرارات تحظر العمل في وقت الظهيرة خلال فصل الصيف. تتراوح فترة الحظر بين خمس ساعات في الكويت، وثلاث ساعات في البلدان الخمسة الأخرى. كما تتراوح مدة الحظر

بين أربعة أشهر وشهرين. لم تحدد قرارات الحظر ماذا يمكن للمعال في أماكن العمل أن يفعلوه خلال ساعات الحظر لتمرير الوقت. ومع ذلك، تشير تقارير صحافية محلية في مختلف بلدان المنطقة إلى ترحيب شعبي بتلك القرارات، علاوة على ما هو متوقع من ترحيب العمال المهاجرين أنفسهم. فلا شك في أن قرارات الحظر، رغم ما فيها من ثغرات واستثناءات، ستخفف جزءا من معاناتهم. إلا أن هذا الترحيب لا يقلل من حقيقة أن البون شاسع بين اصدار قانون لإصلاح بعض الخلل في سوق العمل، وبين تطبيقه عمليا، وخاصة إذا ما كان المستفيدين منه هم من أسفل السلم الاجتماعي.

تفاخر الأجهزة الحكومية بنشر البيانات الرسمية الدورية عن التزام «99 في المئة» من أصحاب الأعمال بقرارات الحظر، مشيرة في الوقت نفسه إلى تغريم عدد منهم بسبب عدم التزامهم بها. إلا أن الواقع يختلف كثيرا عن تلك الصورة الزاهية. فبالإضافة إلى ما فيها من استثناءات وثغرات، تساهم عوامل عدة في تحويل قرارات حظر العمل وقت الظهيرة إلى إجراءات تصعد إلى تزيين صورة حكومات المنطقة بتأكيد التزامها بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بشروط عمل العمالة المهاجرة. تتراوح الغرامة التي تفرضها قرارات الحظر على الشركات المخالفة بين ثلاثة آلاف ريال في السعودية و15 ألف درهم في الإمارات. وهذه غرامة صغيرة يستطيع حتى صغار المقاولين تحملها في مقابل ما يكسبونه من عدم توظيف العمل في مواقعهم يوميا لخمس ساعات أو ثلاث، يعتمد تنفيذ تلك القرارات على شكاوى العمال في حال إجبارهم على العمل بئاء على تلك الشكاوى، أو بئاء على زيارتهم التفتيشية المفاجئة. يضطر العامل /الضحية إلى الصمت وعدم الشكوى حتى لا يتعرض إلى غضب صاحب العمل، وما يترتب عليه من نتائج كالفصل والغاء التأشيرة والطرذ من البلاد بلا تعويض. من جهة أخرى، يعلم القالون أيضا أن الأجهزة المعنية بمراقبة تطبيق قرارات الحظر لا تستطيع عدة وعديدا أن تقوم بالتفتيش على جميع مواقع العمل. مما يجعل خطر كشف المخالفات ضعيفا تماما. ففي الكويت مثلا، لا يزيد أفراد فريق التفتيش المسؤول عن مراقبة جميع المخالفات قوانين العمل في الإمارة، على ثلاثين مفضشا ومفتشة. فمعما اجتهد المفتشون وأخلصوا في عملهم، فلن يكون بمقدورهم مراقبة أعمال تزييت الطرق ومشاريع البناء وغيرها، في جميع أنحاء الكويت في فترة الظهيرة. وتبدو الحال أكثر صعوبة في السعودية التي تعمل فيها أكثر من 23 ألف شركة

مصنفة متخصصة في قطاع المقاولات والصناعة. من جهة أخرى، فلدى الشركات الكبرى والمقاولين التمرسين القدرة على التحايل على تطبيق القوانين بإعادة جدولة مواعيد العمل، لتبدأ نوبة العمل النهارية بعد صلاة الحجر وتنتهي مع بدء فترة الحظر. كما يتحايل المقاولون التمرسون والشركات الكبرى على أفراد التفتيش. فبعض هذه الشركات يملكها كبار أفراد العوائل الحاكمة أو المقربون منها، مما يسهل إنذارها مبكرا عن حملات التفتيش أو يدفع المفتشين إلى تحاشي الوصول إلى مواقع عملها. من جهة أخرى، يلعب الفساد الإداري دوره في تقلييل المخالفات المسجلة والمحافظة على نسبة التزام تزيد على «99 في المئة».

التبريد بالقبعة

ما يزال المسؤولون في بلدان الخليج العربية على اقتناعهم بأنهم يستطيعون حل مشاكل بلدانهم إما بتجاهلها وإسقاطها من أهميتها، أو عبر الحلول الأمنية، أو عبر «حيل إعلامية» تبثدها لهم شركات الترويج والعلاقات العامة. ومن آخر أمثلة الحيل المسخية على الفين من عمال النظافة للاحتماء من حرارة الشمس... تتاقلت الخير وسائل إعلام محلية ودولية اعتبر بعضها أن القرار يعبر عن «ضاربة دبي وحكاتها»، وأشدت تقارير إعلامية بالمعاملة الإنسانية التي يحظى بها العمال المهاجرون في دولة الإمارات. وفي المحصلة، غطت الصفحة الإعلامية التي تلت توزيع 2000 قبعة تبريد على القعم الذي تعرّض له الضربون من عمال شركة «أرابتك» في دبي وأبو ظبي قبل ثلاثة أشهر.

ورغم أن تأثير هذه الحيلة الإعلامية أو غيرها سيبقى محدودا ومؤقتا، إلا أنها تشير إلى أن المسؤولين في بلدان الخليج العربية في حاجة إلى مزيد من الضغط عن طريق مظاهر الحركات الاحتجاجية التي يقوم بها العمال الأجانب من جهود المؤسسات الدولية المعنية بحقوق العمالة المهاجرة، وجهود الجمعيات الإقليمية والمحلية المعنية بحقوق الإنسان.

عبد الهادي خلف

جامعأ علم الاجتماع السياسي في جامعة لوند- السويد، من البحرين

السفير العربي

في 52 في المئة هي نسبة العنف التي سُجلت على يد التلاميذ في المدارس المغربية خلال العام الدراسي 2012/ 2013، بحسب تقرير أصدرته وزارة التربية قبل أيام. واحتل العنف الجسدي المرتبة الأولى، تلتها حالات الإغتصاب فالتحرش الجنسي، علماً أن مرتكبى العنف المدرسي «لا يتحدرون من الطبقات الفقيرة فحسب، وهم يتوزعون على المدارس الخاصة والعمامة» بحسب وزير التربية.

مواقع

شريكة / صديقة



مركز البحرين لحقوق الإنسان :

منظمة الرؤساء المسجونين

لا يزال «مركز البحرين لحقوق الانسان» مرتبطاً باسم رئيسيه المسجونين لدى السلطات البحرينية، نبيل رجب وعبد الهادي الخواجه. لكن مرور عام على سجن رجب (منذ التاسع من تموز/ يوليو 2012) على خلفية «تفريده على تويتر»، لم تنه عمل مركزه الحقوقي الذي يُعتبر أحد أبرز منابر حقوق الانسان في المملكة الخليجية التي تشهد طفرة في هذه المراكز، منها المستقلة فحلا، ومنها الأخرى التي ليست سوى بوق غير مباشر لحكومة التامة. غير أن المركز المذكور لم يتمكن حتى اليوم من التغلب على طيف رجب الذي يبقى أمامه تمضية عام إضافي في زنزنته، بدليل أن الحساب الخاص لهذا الأخير على «تويتر»، الذي يديره أصدقاؤه نيابة عنه، يلاحقه 2١3 ألف متابع، بينما لا يزال عدد متابعي حساب «مركز البحرين لحقوق الانسان» مقتصراً على ٥5 ألفا 692 متابعاً. والأمر متعلق كون رجب هو صاحب المرتبة 47 في لائحة مجلة «أرأبيان بيزنس»، لأكثر الشخصيات العربية تأثيراً. وما كان ممكناً أن يحل مكان رجب في رئاسة المركز، إلا اسم ذو رمزية في النضال من أجل الحريات وحقوق الانسان في البحرين منذ انطلاق انتفاضة العام 201١، فاتخذت مريم الخواجة المنصب، وهي ابنة المناضل البحريني الحقوقي المعتقل، صاحب رصيد ١١0٨ أيام من الإضراب عن الطعام في سجنه، وهو أحد مؤسسي ورؤساء الركن.

بدأ مركز البحرين لحقوق الانسان رحلة العناية مع السلطات منذ تأسيسه في العام 2002، إذ حظّر عمله بعد عامين فقط من ولادته ويحرص الركن على تحديد أهدافه بمجال حقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة، من دون توضيح رؤيته لشكل النظام السياسي الذي يسعى إلى إرسائه في البحرين، أكان ملكة دستورية، أم دولة جمهورية، لذلك يكتبني بالقول إن رؤيته تقوم على «بلد مزدهر ديموقراطي خال من التمييز والانتهاكات حقوق الإنسان».

يؤدي «مركز البحرين لحقوق الانسان» دوراً مهماً في رصد يومي لسائر انتهاكات السلطات، على اختلاف أشكالها، وعضمتها في نشره أسبوعية مفصلة موجهة إلى الجمهور عموماً، لكن خصوصاً إلى المنظمات الحقوقية العالمية والغربية، كون معظم منشوراته مكتوبة باللغة الإنكليزية.

لدى المركز شبكة علاقات واسعة مع المنظمات العالمية غير الحكومية، نظراً لعراقته في مجال عمله من جهة، ولحجم أسماء رموزه من جهة ثانية (نبيل رجب، مريم وزيبن وعبد الهادي الخواجة...)، مع أن تلك العلاقات لم تشفع في تجنب رموزه الاعتقالات والتكميل والسجن بنتيجة بقاء نظام البحرين حليفاً رئيسياً للولايات المتحدة ولعدد كبير من العواصم الأوروبية.

صحيح أن العنوان الأبرز لعمل مركز البحرين لحقوق الانسان يتركز حول الحريات السياسية في بحرين ما بعد 14 شباط / فبراير 201١، إلا أن نشاطه بطال مروحة واسعة من القضايا الاجتماعية-الإنسانية- الاقتصادية، السياسية، كأوضاع العمال المهاجرين وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، وحرية التجمعيات...

http://www.bahrainrights.org/ar/

فكرة

آراء من مصر اليوم

مقتطفات من مقالات معيّرة... للمتابعة.

هل جاء وقت الاعتذار لمبارك؟

يقول عمرو هاشم ربيع «ليبتني مت قبل طرح تلك الأسئلة في العلن»... ولكنه طرحها مع ذلك: (...) هل أخطأنا في حق الرئيس مخلوع حسني مبارك؟ هل يستحق شعبنا الديموقراطية في الوقت الراهن، بعد أن أدت ثورة 28 يناير إلى خلط متعمد بين الفوضى والحرية؟ هل من الجائز أن تنتقد الدولة العميقة، ثم يكون البديل الدولة الرخوة؟ هل صدق أم كذب مبارك عندما قال أنا أؤ الفوضى؟ هل هناك جرائم ارتكباها مبارك في حق شعبه سوى التوريث والفساد الكبير؟ وما هي النواذب التي أتى بها حكم مرسي لمصر؟ هل أخطأ أم أصاب مبارك بحظر إنشاء أحزاب وكيانات تنظيمية على أساس المرجعيات الدينية؟ هل عودة الحكم بالطوارئ هي بمثابة إقرار بنجاح مبارك في التحكم في مفاصل الدولة المصرية، ولولا التوريث والفساد لبقى حكمه بيننا إلى اليوم؟ هل نوافق أم ما زلنا ننتقد تعامل مبارك مع الجماعة الإسلامية بعد أن نفى بعض قادتها منذ أيام المراجعات الفكرية؟ (...)

«وكلاء الغرب»

استنكر أحمد السلمانى، المستشار الإعلامى لرئيس الجمهورية، تصريحات رئيس الوزراء التركى، رجب طيب أردوغان، التي وصف خلالها ما يحدث في مصر بأنه «انقلاب عسكري واضح»، قائلا: «لا يجوز لوكلاء الغرب أن يعطوا دروسًا في الوطنية»، وأضاف السلمانى في تصريحات خاصة له«المصري اليوم»، الثلاثاء، أنه لن ينجح العملاء الإقليميون في كسر الدولة المصرية، على حد قوله.

مصر المخطوبة

رجعت كاملة ومعضومة

يقول عزت الفتاحوي: (...) ونحن عملنا لصلحة بلدانا بقرار مصري مئة بالمئة، وهذه واقعة أولى لم تتكرر منذ قرار حرب أكتوبر، هذا يعني أننا دون أن ندري وبيننا كنا نرتب بيننا ونزري الكراكيب أقدمنا على تحدي بقوق تحدي قرار التأميم، لأن قرار التأميم تم اتخاذه في لحظة لم يكن الغرب فيها منفردا بالعلم مثلما هو اليوم (...)

من «المصري اليوم» 20 آب / اغسطس

زيئب ترحيني



البرلمان العراقي ومشكلة مزدوجي الجنسية

ومن هم في الدرجات الخاصة هم من حملة الجنسية الثانية. وكان الناطق باسم مجلس الوزراء علي الموسوي قال في حينه بما معناه إن المشروع المقر من مجلس الوزراء قد أصبح في ملعب البرلمان وإن الخيار مفتوح للمسؤول بين أن يحتفظ بجنسيته غير العراقية أو أن يتخلى عن منصبه، مراعيًا بذلك الدستور القضائي حينئذ. فليسنوات الماضية حكيات قاسية لا ينساها العراقيون، كما حصل مع وزير الدفاع السابق حازم الشعلان (ذي الجنسية البريطانية) المتهم بعمليات اختلاس من ميزانية وزارة الدفاع تقدر بـ 800 مليون دولار اميركي، ووضوعه في صفقة شراء أسلحة فاسدة، فحكم عليه غيابيا بالسجن سبع سنوات، ومثله وزير الكهرباء

معاركة سياسية قريبة يتوقع أن يشهدها البرلمان العراقي بشأن مشروع آفزة مجلس الوزراء في 16 تموز / يوليو الماضي، يقضى بإسقاط الجنسية الثانية عن أي مسؤول عراقي كي يحتفظ بمنصبه، وحصر المسؤولين السياسيين والحكوميين في هذا «الخائق» لمنعم من الجمع بين جنسيتين. وهو أمر يشبه له المعاناة من الناس حينما راوا أن أغلب سياسيي مرحلة ما بعد 2003 هم ممن يحملون الجنسيات الأجنبية. وقد باتت الشكوك تحوم حول هؤلاء السياسيين الذين تسلّموا مناصب رفيعة، ثم أُنبتت وقائق لاحقة تلك الشكوك، حينما تسرب وزراء وبرلمانيون إلى الخارج بحقائب دولارية ضخمة، أو ارتكبوها أعمالا مخلة بالأمن الوطني العراقي وهربوا تحت غطاء الجنسية الثانية، أو عقدوا صفقات مشبوهة تنشر بالمال العام أو الأمن الداخلي.

المشروع الوزاري لا يخلو من إثارة، ومن المتوقع أن يُحدث ردود فعل برلمانية وشدا وجديا مع الكتل الثيابية وأحزابها الكثيرة إذا أصرت بعض الكتل على عدم تمرير المشروع، إذ إن معظم البرلمانين والوزراء

وارد بدر السالم

كاتب من العراق

قضية

11 معارضاً بحرينياً على الأقل ثبت أن السلطات اعتقلتهم عن طريق التجسس على حساباتهم التي يستخدمونها بأسماء مستعارة على موقعي «تويتتر» و«فيسبوك». وبحسب منظمة «مرصاد البحرين»، تمكنت السلطات من التعرف على الهوية الحقيقية لأصحاب الحسابات ذوي الأسماء المستعارة عن طريق إرسال وصلات تجسسية على أجهزة تهم، وتقمص حسابات شخصيات معارضة معروفة.

مخاض الانتفاضات العربية... اقتصادياً

التنمية الدولية والإقليمية مثل البنك الدولي، والبنك الأفريقي للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وغيرها ستسهم كلها بصورة ما في عمليات العون هذه، التي بدأت بصورة متواصلة في انتظار استكمال بعض الترتيبات الإجرائية والقرارات السياسية والاقتصادية.

«تصائح» إسرائيلية

ما يجري في مصر ليس شأنًا مصرياً خاصاً ولا حتى عربياً فقط. فيسبب محورية مصر في المنطقة، ولكونها تضم أكبر كتلة سكانية، فإن ما يجري فيها يلفت اهتمام الكثيرين. ومن هؤلاء إسرائيل التي تخشى على نفسها من أي عدم استقرار في مصر، أو من غلبة اتجاهات معادية لها. وبسبب التأثير المتعاظم للوضع الاقتصادي، فإن إحدى مؤسسات الأبحاث الإسرائيلية أدلت بدلوها، بأذلة تصيحها فيما ينبغي عمله لمعالجة الوضع الاقتصادي المتدهور في مصر. ووفقاً ل«معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي»، فإن على القاهرة اتباع خطة تركز على خمسة محاور وذلك بهدف إعادة ربط الاقتصاد المصري بالعالي. والمحاور المذكورة تتلخص في: 1- زيادة استقطاب معدلات الاستثمار الأجنبية التي بلغت في فترة تسعة أشهر، حتى آذار / مارس الماضي، 1.4 مليار دولار فقط مقابل متوسط سنوي في حدود عشرة مليارات دولار في أواخر عهد مبارك. 2. المشاركة بفاعلية في جهود تغيير قواعد التجارة الدولية، وطرق أسواق جديدة من خلال عقد اتفاقيات تجارة حرة مع دولة مثل الصين. 3. كما يلفت النظر التوصية بتتفيذ الشارع بالرد الذي تقوم به بعض المؤسسات العالمية مثل صندوق النقد الدولي. 4. فيال رغم من تراجع الحديث عن قرض الصندوق المتطهر والقدّر بنحو 4.8 مليار دولار، ربما بسبب تدفق العون الخليجي اثر الإطاحة بالرئيس الإخواني محمد مرسي، إلا أن ذلك العون الخليجي يتوقع له أن يقدم منفصلاً لاقتصاد المصري ولفترة قصيرة قد لا تتجاوز الستة أشهر. 4. الأمر الذي يفرض ضرورة اللجوء إلى خيارات إصلاح اقتصادي أكثر عمقا. 5. وخطة مثل هذه تتطلب ضمان أن تقدم الحكومة الحالية على اتخاذ إجراءات تضمن استمرارها من قبل أي حكومة مستقبلية. 6. الإفصاح الهيكل يحتاج إلى إطار زمني أطول ليأتى آكله، وبما أن القاعدة السكانية في المنطقة العربية شياحية في اللقاه الأول، فإن تحفل جرعاً من الدواؤ المز الآن يمكن أن تعود بفائدة مستقبلية لمصلحة الأجيال الشياحية الصاعدة.

رغم الوضع السياسي والاقتصادي المحيط حالياً، إلا أن هناك بعض الملاحظات التي تشيع شيئاً من الأمل بتطورات يمكنها تجاوز الموقف. فقد ورد في كتاب جديد للصحافي الأميركي كريستوفر شرويدر عن الثورات التي تموج فيها المنطقة، فأشار إلى جبل جديد من رجال الأعمال الشباب المشيعين بقدرات وارتباطات في عالم التقنية بطريفة تجعلهم قادرين على تجاوز العقبات والعوائق السياسية والاجتمعية التي تصادفهم والتجاذف في تقديم منتجات إلى السوق، لأنهم يعتمدون أساليب تتسق مع عالم اليوم. ومثلما أسهمت وسائل الاتصال الاجتماعي الحديثة مثل فيسبوك وتويتتر وسكايب وغيرها في التغيير السياسي، فإنها في الوقت نفسه تفتح آفاقاً للمساهمة في الجانب الاقتصادي، وهو ما يمكن التبدليل عليه من بعض النماذج، فموقع «الطبيب» الإلكتروني مثلاً يعتبر سوقاً مفتوحاً وأكبر ميدان للتسوق بالنجزة عبر الأنترنت في الإقليم، حيث يعمل به 500 موظف ويصل عدد زبائنه إلى ثمانية ملايين. وهذه القدرات التقنية، رغم جزئيتها وتخضعها، هي وسيلة إذا ما اندرجت في تصور عام يأخذها في الحسبان، كما يأخذ سائر الطبقات والموارد العائلية، ويخطط لها. ساعتها يمكن حقاً تجسيد الأمل.

السر سيد أحمد

كاتب صحافي من السودان مختص بقضايا النفط



أمدج رسومي. الأردن

التي كانت عليها قبل الثورة. إحدى المعضلات التي تعاني منها الدول العربية التي مرت بتطورات سياسية وثورات شعبية إنما لم تجد سداً خارجياً يتبنى الخيارات السياسية والاقتصادية نفسها، مثلما حدث مع دول شرق أوروبا مثلاً في تسعينيات القرن الماضي وإثر سقوط حائط برلين، وبالتالي يقدم لها العون اللازم لتجاوز مرحلة الانتقال هذه في وقت أقصر وبأقل قدر ممكن من الخسائر. والتفتاً لهذا الجانب، قامت قمة مجموعة الثماني إبان لقائها في مدينة دوفيل الفرنسية في أيار /مايو 2011 بإعلان شراكة مع عشر مؤسسات مالية وتنموية إلى جانب مساهمت من السعودية، الكويت، الإمارات، تركيا وقطر، وذلك لمساعدة الدول التي تمر بمرحلة التحولات هذه، وتحديدًا مصر، تونس، ليبيا، اليمن، المغرب، والأردن. وهدف اعلان الشراكة هذا إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية: إعادة الاستقرار للأوضاع الاقتصادية الجاريات بما يسهم في توفير فرص متزايدة للتوظيف سواء عبر أنشطة القطاع الخاص أو الاستثمارات الأجنبية والسعي بصورة حثيثة لإحداث تكامل اقتصادي.

الجموعة أعلنت انها ستقدم مبلغ 20 مليار دولار لمساعدة دول ما أسمته «الربيع العربي»، وأن المؤسسات

تطبيقها على ما يجري في الدول العربية التي تور بالثورة، وجدت أن حالة الانتقال من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق (حيث سيادة المؤسسات والقوانين) تتأثر بحالة الحراك السياسي العميق الذي تشهده هذه البلدان. وذلك يبدو واضحاً في كل من مصر وتونس الناجم عن الفترة الانتقالية التي تعقب سقوط النظام ومن ثم استياق الاحتقان السياسي الذي كان يمكن أن يدفع بالبلاد إلى حالة ثورية. عدم الاستقرار السياسي الناجم عن الفترة الانتقالية التي تعقب سقوط النظام القديم، ينتج وضعاً اقتصادياً غير مستقر وأداءً ضعيفاً، يصاحب التراجع الاقتصادي على المدى القصير، في غضون عامين أو ثلاثة، تناقص في تدفق الاستثمارات الأجنبية ونمو في معدلات التضخم وزيادة معدلات العطالة. ويمكن لفترة التراجع الاقتصادي أن تطول متى استمرت حالة الشلل السياسي، وخلال هذه الفترة، يتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 1-7 في المئة، وقد يحتاج إلى فترة خمس سنوات حتى يستعيد شيئاً من العافية. نسب البطالة المرشحة لتتجاوز خلال هذه الفترة بنسبة 2-1 في المئة خلال العامين الأولين من الفترة الانتقالية، كما تحتاج إلى فترة خمس سنوات أخرى للمودة إلى معدلها الطبيعي. أما تدفقات الاستثمارات الأجنبية فتشهد في الغالب تراجعاً بنسبة 10 في المئة في الحد الأدنى إلى 40 في المئة حداً أعلى، وتحتاج إلى فترة خمس سنوات أيضاً لتعود إلى المعدلات

الأجنبي هو ضعف العائدات من مبيعات النفط وذلك بسبب الهجمات المسلحة التي طالت بعض المرافق النفطية، وفي غضون شهر واحد خسرت الخزينة العينية مبلغ 210 ملايين دولار، وهو ما يمثل تراجعاً بنحو الثلث من العائدات التي كانت متوقعة. النقطة الأساسية اقتصادياً في التحولات التي شهدتها هذه الدول انه مع حالة الانتقال المضطربة سياسياً من منظمة تقوم على سلطة مركزية، فإن الجانب الاقتصادي كان يعيش حالة من السيطرة المركزية متخطياً وإدارة للعملية الاقتصادية في الوقت ذاته، وانه مع الاتجاه إلى إحداث نقلة لفتح الباب أمام تمثيل أوسع لقوى أخرى سياسياً، فإن خطوة ماثلة كانت مستحطرة في الجانب الاقتصادي لفتح الطريق أمام استغلال أفضل للموارد المتاحة، وفوق هذا توزيعها بطريقة أكثر عدالة، وتضييق الفجوة بين من يملكون وبين من لا يملكون.

الصلة بين السياسة والاقتصاد

الثورات على النظم القديمة تبعها عادة فترات انتقالية تطول أو تقصر، الأمر الذي يؤدي إلى حالة من التباطؤ السياسي يصل أحياناً إلى مرحلة الشلل، وهي مرحلة سياسية لها تبعاتها الاقتصادية مثلما هو واضح في مصر وتونس واليمن وسورية وغيرها، التي تعيش حالة من الخاض السياسي والاقتصادي. ففي دراسة لصندوق النقد الدولي تناولت حالة الانتقال وحاولت

النووي الأردني: أحلام وكوابيس

الناس».

عبارة الملك التي عبر فيها عن حماسه الأردن للسير في طريق الخيار النووي، جاءت بناءً على الكشف عن وجود احتياطيات من اليورانيوم العالي التخصيب قدرت بحوالي 140 ألف طن، يضاف إليها 59 ألف طن من احتياطيات البلد من الفوسفات. بهذا الكشف وجد الأردن نفسه مالكا لحوالي 2 في المئة من احتياطيات العالم من اليورانيوم. منذئذ، وبدعم من الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة النووية، تبني الأردن رسمياً خيار الطاقة النووية ليكون أساساً في استراتيجيته الوطنية للطاقة، وتنص الاستراتيجية على زيادة حصة الطاقة المتجددة إلى 12 في المئة بحلول العام 2020، والاستفادة من مصادر الطاقة المحلية، مثل الصخر الزيتي، والاعتماد على الطاقة النووية لتغطي 30 في المئة من احتياجات البلد من الطاقة بحلول 2030.

كبير الحلم، أصبح بأن تتحول الأردن في العام 2030 بعد إتمام بناء أربعة مفاعلات نووية يدخل أولها في الخدمة العام 2018 كما هو مخطط، من بلد مستورد للطاقة إلى بلد مصدر للطاقة الكهربائية. ويقدر أن ينتج كل مفاعل ما مقداره 1000 ميغاطا من الطاقة الكهربائية سنوياً، ليودع الأردن توليد طاقة الكهرباء من شركات ومحطات التوليد القائمة والتي تنتج سنوياً 2400 ميغاطا.

منذ تشكل الحلم، وإلتجاهه، وقَّع الأردن عدداً من الاتفاقيات الثنائية مع بلدان عدة، وتناشد الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وفرنسا والصين وروسيا وكوريا الجنوبية من أجل الحصول على حصة في العمل، والأردن لا يخفي تربيته بجميع تلك الخيارات الخارجية. وزيادة على حلم الطاقة نما حلم العمل، فالشروع وفقاً لما هو مخطط سيوفر 5 آلاف وظيفة في عمليات بناء المفاعل. إضافة إلى تشغيل ألف مهندس وفني وعامل بصورة دائمة خلال فترة التشغيل، كل ذلك في البلد التي سجلت فيها نسبة البطالة 13.1 في المئة بين

الأرقام المتاحة تشير إلى الحقيقة البديهيّة: إن الوضع الاقتصادي في الدول التي شهدت انتفاضات يعيش حالة من التدهور المستمر. فالإنشغال الدائم بتطورات الأوضاع السياسية أدى إلى شلل وجود في متابعة الشأن الاقتصادي، كما أن المرحلة الانتقالية التي تعيشها هذه الدول أخذت من الناحية الأخرى إلى التردد أو التأجيل في اتخاذ قرارات مفصلية تخص كيفية معالجة العجز المتفاقم في موازنات هذه الدول، سواء من خلال رفع الدعم عن بعض السلع ولو بصورة جزئية، أو زيادة الضرائب والرسوم، وتنامي معدلات العاطلين عن العمل، أو الدخول في اتفاقيات طويلة الأمد للحصول على قروض ميسرة أو غير ميسرة سواء من منظمات عالمية مثل صندوق النقد الدولي أو من دول شقيقة أو صديقة. ولهذا سيبقى البعد الاقتصادي عاملاً مهماً في تحديد مستقبل الثورات التي تموج بها المنطقة.

تراجعات متوقعة

في الخامس من شهر آب / أغسطس الحالي، أعلن البنك المركزي المصري أن الاحتياطيات المتوفرة لديه من العملات الصعبة بلغت أعلى معدل لها خلال عامين، لتصل إلى 18.8 مليار دولار. وهذا التحسن يعود بصورة أساسية إلى الدعم الخليجي الذي وفرته كلاً من السعودية والإمارات والكويت، التي قدمت تسعة مليارات دولار في شكل هبات وودائع لتوضّع لدى البنك المركزي إلى جانب ثلاثة مليارات دولار في شكل دعم سلمي لتوفير منتجات نبط وغاز. لكن رغم هذا الإنفراج الكبير، إلا أن معدل هذه الاحتياطيات يزيد قليلاً عن نصف ما كانت عليه قبل ثورة كانون الثاني /يناير 2011 التي أطاحت بالرئيس الأسبق حسني مبارك، وبلغت وقتها 36 مليار دولار.

في تونس المجاورة التي شهدت الانتفاضة الشعبية الأولى ضد الرئيس زين العابدين بن علي، وحققت قدراً من التطور السياسي في اتجاه الحريات والتعددية، تماشى العجز في ميزان المدفوعات وتراجعت الاحتياطيات الأجنبية، بما يؤثر على قدرة الدولة في تأمين احتياجات المواطنين من السلع، وهذا يوفر الأرضية الملائمة لتفاقم الأزمة السياسية. العائدات من السياحة التي شكّلت أحد ركائز الاقتصاد التونسي سجلت تراجعاً في الشهر الخمسة الأولى من هذا العام بنسبة 8 في المئة، إلى 595 مليون دولار، مقارنة بما كانت عليه في الفترة نفسها بأبان الحكم السابق. كما سجلت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية انخفاضاً بنسبة 17 في المئة، إلى 394 مليون دينار تونسي بالمقارنة مع ما كانت عليه في العام 2010. أما الميزان التجاري فقد بلغ العجز فيه في الشهر الخمسة الأولى من هذا العام 4.7 مليار دينار. أي بزيادة 5 في المئة من المعدل الذي كان عليه حجم العجز في الفترة المقبلة من العام الماضي، وما يصل إلى 32 في المئة زيادة عن حجم العجز الذي كان في الفترة نفسها من العام 2010. أما الاحتياطيات الأجنبية فقد بلغت في نهاية حزيران /يونيو المنصرم ما يسمح بتغطية واردات البلاد لفترة 94 يوماً، وذلك مقابل 100 يوم قبل عام 140 يوماً في الفترة نفسها من العام 2010. ويقول الدكتور الشاذلي العيازي محافظ البنك المركزي إن تونس تحتاج إلى توفير احتياطيات من النقد الأجنبي لتغطي احتياجات البلاد لفترة 100 يوم كحد أدنى.

أما في اليمن التي سجلت حالة مختلفة في ثورتها عما حدث في مصر وتونس وليبيا، فقد شهد شهر شباط /فبراير الماضي تراجعاً في حجم الاحتياطيات الأجنبية بنحو 457 مليون دولار لتستقر عند 5.8 مليار دولار، وهو أقل معدل منذ آب /أغسطس المنصرم، ولو أن هذا المعدل يمكن أن يغطي واردات البلاد لفترة ستة أشهر. أحد أسباب التراجع في الاحتياطيات من النقد

حظر تجوال



في مدينة الظلام الدامس التي اسمها القاهرة الآن، ثمة رجل يمشي في الظلام. رجل ملاهه مزقة «جاكيت» قديم ممزق فوق اللحم و«بنطالون» متسخ مقطوع قطعاً طويلاً عند الفخذ. يمر من الجواز العسكرية، ينظر له جنود الجيش بلا مبالاة. يمر من اللجان الشعبية، تنظر له اللجان الشعبية بلا مبالاة. الرجل يصفق كفاً بكف ولا يفهم ما يحدث. يشعر بشعورين متزامنين: شعور بالأسى على المدينة، وشعور بالفرح لأنه أصبح فجأة ملك المدينة. يمشي بكامل حرية.

الرجل يصفر، يتبول على الجدار، ينظر للعساكر ويشتهم بعنف ثم يجري، يتنطط في الشارع، يذهب إلى عساكر آخرين ويطلب منهم سيجارة، يعطونها له فيشتهم هم الآخرين ويجري. الآن هو ليس مجنوناً، الآن هو ملك الشارع. لا بشر حوله ليضايقهم أو يضايقوه. لا بشر أصلا من حوله. المدينة بلا بشر. يرتكن رأسه على الجدار. يحاول النوم. لا يستطيع. تخطر على باله صور كئيبة. شعور يراوده إن المدينة اليوم حزينة، طبعاً هو لا يقول «حزينة». هو رجل بسيط. يقول: «زعلانة». يرقد على الأرض واضعاً ساقاً على ساق ويقول لنفسه: «الناس ز علانة من بعضها جامد». ثم يشعل السيجارة ويأتيه النوم هذه المرة.



الأردنيين في سن العمل، حسب إحصائيات الربيع الأول من العام 2013. لكل ذلك فهو حلم، لكنه لأن على الورق.

الترويج للكابوس

في فضاء الحلم الرسمي بيت ناشطون الكوابيس، وهي كلها مرشحة لأن تصبح حقيقة حال حدوث ما لا تحمده عقباة، ويسندون موقفهم بتوجه الدول التقدمية لوضع خطط استراتيجية للتخلص من المفاعلات النووية رغم أزمة الطاقة خوفاً من نتائج الكوارث النووية، في غمرة ذلك ينطوي على الأردن مثل القاتل «ذهب للحج والناس راجعة».

يؤرخ تاريخ الكوارث النووية وقوع 750 حادثة نووية منذ أربعينيات القرن الماضي تركت آثار سلبية عدا في الدول والمجتمعات التي وقعت فيها.

يرسم مناخس الطاقة النووية صورة الأساسة، إذا ما حدثت كارثة في الأردن من المستويات 4-7 على مقياس الحوادث الدولية، عندها فإن 70 في المئة من سكان الأردن البالغ عددهم، وفق أرجح الإحصائيات، ستة ملايين نسمة سيكونون في دائرة الخطر و70 في المئة من المواليد سيأتون مشوهين و60 في المئة من أراضي المملكة ستتحوّل بوراً وستنتار 50 في المئة من البيئة الصناعية الأردنية... كل ذلك من أجل ماذا! ما يمكن توفيره عبر الطاقة المتجددة النظيفة، كالمطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

الشهد الذي يرسمه مناخس النووي في الندوات والمحاضرات والمقالات مرجع، في حين يتواصل حراكهم على الأرض خجولاً، فهم لم يتمكنوا لأن من جعل معارضتهم فعلاً جماهيرياً، ولم يتعدّ عدد المشاركين في فعاليتهم في أفضل حالاتهم عدد أصابع اليدين. فهل ينجحون؟

محمد الفضيلات

صحافي من الأردن

خسارة قياسية سجلتها البورصة المصرية صباح يوم الأحد 18 آب/ أغسطس الجاري بقيمة 600 مليون دولار في غضون عشر دقائق، على وقع الأحداث الدامية في البلاد، وسط نشر نِسب جديدة للبطالة بين الشباب المصري وصلت إلى 28.3 في المئة بحسب دراسة «الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء» المصري أعلن عنها الأسبوع الماضي.

متابعات

مشروع الدستور التونسي

مبدأ «عدم التنازل عن المكتسبات»

يكرز أعضاء الترويكا الحاكمة في تونس، وتحديدًا رموز حزب النهضة الإسلامي، حد الإشباع، أن «الجلس الوطني التأسيسي» سيّد نفسه، وأنه السلطة الأصلية. وهكذا يتلوه مفهوم ضيق عن الديمقراطية المُزّعة من أي مضمون، والمقصود إلى مجرد عملية إسناد السلطات إلى الغالبية، مهما كانت نسبية، لكن وبغض النظر عن هذا التحريف، فإن هذه الإعلانات البديئية تهدف إلى جعل المشرّع بحلّ من أي واجب وأي مقياس. فلو أخذنا هذا المفهوم بحرفيته، فهو يعني أن المشرّع، كونه غير ملتزم بأي ضابط، يمكنه أن يتخذ أي قرار وفق ما يراه. وبحسب هذا المنطق، يحتمل الأمر أن يقرّر إعادة إرساء الملكية أو الخلافة، وذلك كون إرادته حرة وغير مقيّدة. كما يمكنه إنكار أن تونس هي أمة، وهو ما فعله في مشروع الدستور الحالي.

وتذكرنا هذه الأطروحة بوجهة النظر التي طوّرها المنظر السياسي والقانوني الأثلي كارل شميت في سياق شرعية النازية. فبحسب شميت، القرار هو علامة السيادة، وصاحب السيادة، وفق الرجل، هو من يتخذ قرارات الأوضاع الاستثنائية. وقد تمت بلورة هذه النظرية تحديداً لوجهة الأطروحة الليبرالية (التحررية) حول دولة القانون. وتلك النظرية نتيجة مزدوجة: جعل القرار أساس النظام السياسي، ونزع القانون. تلك الأطروحة خاصة، ذلك أن المشرّع ليس منحراً من كل التزام، كما أن الثورة ليس قطعية فحسب، بل هي مسار أيضاً، وهي لا تمحو كل ما سبقتها، وهي ليست فرصة للفرار.

في ما يتعلق بالسلطة التأسيسية الأصلية، هناك اتفاق عام على أنه يجدر بهذه السلطة أن تحترم بعض المبادئ التي اكتسبت قيمة فوق دستورية. إذ يفترض وجود جوهر ملازم لفكرة الدستور نفسها، فلا يمكن تصوّر الدستور من دون الأمة والاعتراف الصريح بسيادتها. وهدف الدستور كما سبب وجوده هو الحد من السلطات وضمان الحريات. وينص البند السادس عشر من الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن على أن «أي مجتمع ضمانة الحقوق فيه غير مكفولة، والفصل بين السلطات غير محدد، فهو لا ينعم بدستور».

في السياق التونسي، تفرض هذه القيود نفسها بقوة أكبر، بما أن هدف الثورة كان جعل الحريات والحقوق الأساسية فعالة، وإنهاء انتهاكها، وتحقيق الوعود التي لم يلتزم بها حتى الآن. وهذه القيود تفرض نفسها بشكل طبيعي إذا كان الأمر يتعلق بإرساء دولة القانون.

● السلطة التي تضع حدودها بنفسها هي سلطة مطلقة:

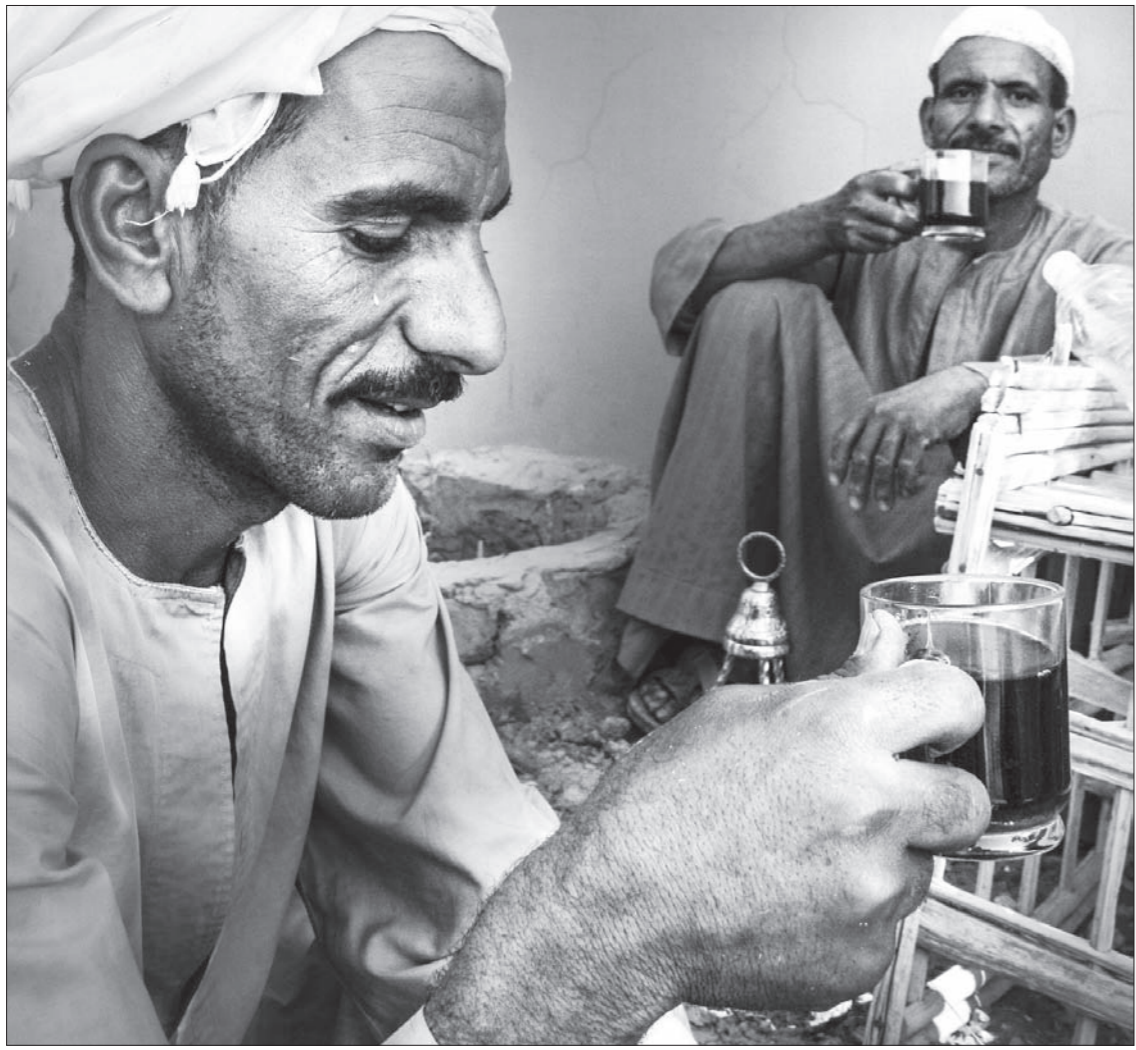
يطرح مبدأ السمو على الدستور مجموعة من الصعوبات التي لا حل سهل لها، ما هي طبيعة هذه القواعد الأخلاقية أو القانونية، وما هي أسسها (الطبيعية والوحدانية)، وما هي مصادرها (الحلية أو الدولية)؟ إن تعريف هذه المبادئ ليس مؤكداً، وهو يشكل نقطة خلافية بين الكتاب.

غير أن هذه الأسئلة الصعبة لا يمكن بأي حال أن تبرز «الإضياء على بياض» الذي يحاول الحصول عليه المشرعون التونسيون الحاليون، ليعطوا من ثمّ ما يشاؤون. بالحد الأدنى، يجب أن يلتزموا بمبدأ عدم التراجع عن المكتسبات - فالسلطة - وإن كانت سلطة تأسيسية أصلية - التي لا تلتزم إلا بالقيود التي تضعها هي بنفسها، هي بالضرورة سلطة مطلقة، وهو ما لا يتناسب أبداً مع بناء مجتمع ديمقراطي. تتخلى الثورة عن أهدافها في حال تمت إعادة النظر بالمكتسبات الديمقراطية التي استندت إليها. لأن أي ثورة عاجزة عن محو الماضي، ولأن أي ثورة لا تنطلق من عدم، ولا يمكنها السماح لنفسها بالتراجع إلى الخلف. تتمتع المبادئ القانونية بشيء من الاستمرارية الزمنية، وهي تبقى سارية خلال الفعل الثوري على اعتبار أنها نظام قانوني، وليس من تناقض بين الاثنين، في حال سمح الفعل الثوري بتحسين النظام القانوني.

ومبدأ عدم التنازل عن المكتسبات، الذي تمّ تطويره بخصوص حقوق الإنسان،

حلم ..

محمد بدارنة / فلسطين



(أسوان - مصر)

هناءة الببال

arabi.assafir.com

-مصر بين صراع العسكر و«الإخوان» علاء عبد الحميد

يستقبل الموقع مساهماتكم وتعليقاتكم واقتراحاتكم.

- تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi

- تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

عودي يا ضحكة مصر

(محمد بدارنة - خاص «السفير العربي»)



قرية غرب سهيل



القاهرة



الأقصر

المفاجأة المعتادة

«أدت الأمطار التي هطلت في الأسبوع الأخير من رمضان/ أغسطس 2013، والتي استمرت لساعات طويلة، إلى انحصار الآلاف من المنازل في منطقة شرق النيل والفتح أم درمان والمراييع، مما أدى إلى سقوط ضحايا وصل عددهم حسب الجهات الرسمية إلى قرابة 40 شخصاً. تعلم جميع الجهات المسؤولة في الخرطوم أن الولاية لا تستطيع أن تحمل مطرة واحدة تستمر لساعات، فما بالك بساعات متواصلة! وكما هو متوقع، تفاجأت السلطات بما حدث. ولم تكن سلطات الدفاع المدني مستعدة ولا مفضية العون الإنساني كذلك. اعترف وزير الإعلام قبل يومين أن الدولة ليست قادرة على إعانة المتضررين من الأمطار في الولايات كافة، وأن الأمر أكبر من طاقة الدولة، لكن على الأقل، إن كانت الدولة تحسن توزيع الميزانية السنوية، لكنت الخسائر أقل. لكن ما حدث قد حدث. المطلوب الآن مواصلة الدعم الذي بدأ اتجاه الأسر المتضررة. «شباب فقير» أعلنوا عبر صفحاتهم على فايسبوك، أن جميع جهودهم والدعم الذي يصلهم لا يغطي إلا 8٪ من المتضررين، لذلك لا بد من تضافر الجهود الشعبية والرسمية لسدّ الفجوة. كما أن الأمر لا يتحمل التأخير أكثر حتى لا تتفاقم الأوضاع.

الخوف كبير الآن من حدوث فيضان لأن منسوب نهر النيل في مرحلة الخطر، وهذه المرة كارثياً، خصوصاً للأحياء والمناطق المتاخمة للنيل.

من مدونة «شمس النهضة» السودانية (15 آب/ أغسطس 2013)
http://sunimprov.blogspot.com/2013/08/blog-post.html

لو لم أكن مصرياً

«لو لم أكن مصرياً ممن كتب عليهم أن يروا فيديو واحدا ويسمعوا بخصوصه حقيقتين مختلفتين... لو لم أكن هذا المصري، لوددت أن أكون صبيداً يعيش في كوخ مطلقاً على البحر مع من أحب. أفضي الصباح في الصيد والتأمل، وفي الليل أحسني الشاي على أنغام راديو صغير بيت أغاني فيروز... لو لم أكن مصرياً ممن كتب عليهم الاختيار بين أن يكونوا «انقلابيين دمويين» أو «خرفاناً اخوانيين»، حيث لا مجال لاختيار عدم الاختيار، وحيث تمم العمالة والتجسس تؤزع كالمهونيون». لو لم أكن هذا المصري لوددت أن أكون مزارعاً، تمتد الأرض بلا نهاية أمامي. لو لم أكن مصرياً ممن أصبحت دماؤهم رخيصة وعقولهم كره قدم يتناقلها إعلاميون هواة، لتمنيت أن أكون حيواناً أو جماداً... فمن الحيوانات من هم أكثر رحمة منا... عند هذه اللحظة تتحول الكتابة من فعل إزاحة هم إلى عبء اكتساب مسؤولية، عندما يطالب كل قارئ أن يكتب له هو فقط، بينما تكتب أنت لنفسك. عند هذه اللحظة يفترق الأصدقاء بفعل الاختلافات السياسية، تنشق البيوت على بعضها ويفترق الأزواج وتحرم الزيارات بين العائلات المنقسمة... عند هذه اللحظة... تترك الأبناء في مصر اختياراً بحد ذاته، اختبار بلا منهج لزم بلا نهاية، ولا خروج في منتصف الوقت المحدد للإجابة إلا بالانتحار».

من مدونة «دماغ» المصرية (17 آب/ أغسطس 2013)
http://demaghy.blogspot.com/2013/08/ffnoeg.html

مدونات

أوقفوا جنرال المخدرات!

«سيقف اليوم الجنرال محمد ولد عبد العزيز (رئيس موريتانيا الحالي) أمام شعب مدينة النعمة عاصمة ولاية الحوض الشرقي، وذلك خلال النسخة الرابعة من البرنامج التلفزيوني «لقاء الشعب» الذي يحاول الجنرال ولد عبد العزيز من خلاله الظهور بمظهر الرئيس القريب من شعبه والراغب في سماع صوتهم وبعثاته، أثناء هذا اللقاء سيطرح بعض الصحافيين الذين تم اختيارهم من طرف النظام أسئلة عليه، وستطرقون قضايا معينة - طبعاً الأسئلة ستكون محضرة مع النظام ولن يكون فيها ما يروح - ويهدد المناسبة، وجددتني أفكار يقضية الاتهامات التي وجهت للجنرال التي تقول إنه عراب لتجارة المخدرات وغسيل الأموال في أفريقيا جنوب الصحراء... بدأت الفصة حين اتهم النائب في البرلمان الأوروبي نويل مامير صراحة الجنرال. لكن الأمر بلغ حد الذروة حين قامت مواقع موريتانية في يوم 28 مارس / آذار 2013 بنشر تسجيلات صوتية تظهر عبد العزيز وهو يتحدث مع شخص عراقي، ويفاوضه بغية الإفراج عن شخص من سلعة، وترجع مرجيات الحادثة أن تكون مبالغ مالية».

من مدونة أحمد ولد جودو الموريتانية (13 آب/ أغسطس 2013)
http://ahmedjedou.blogspot.com/2013/08/blog-post.html